

السؤال الموجه إلى معالي الفريق الركن  
الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير  
الداخلية، والمقدم من سعادة العضو دلال  
جاسم الزايد بشأن إجراءات وزارة  
الداخلية لضمان خضوع جميع الأجانب  
للكشف الطبي استكمالاً لشروط الإقامة في  
البلد، وإجراءات مكافحة الإقامة غير  
المشروعة لدى الأجانب، وبشأن ضمانات  
عدم عودة الأجانب المبعدين إلى البلاد  
مرة أخرى، ورد سعادة الوزير عليه





## جدول بشأن المراسلات الخاصة بالسؤال

الموجه إلى معالي الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية،

والمقدم من سعادة العضو دلال جاسم الزايد بشأن إجراءات وزارة الداخلية

لضمان خضوع جميع الأجانب للكشف الطبي استكمالاً لشروط الإقامة

في البلد، وإجراءات مكافحة الإقامة غير المشروعة لدى الأجانب،

وبشأن ضمانات عدم عودة الأجانب المبعدين إلى البلاد مرة أخرى

التاريخ	البيان
٢٠٠٧/١٢/٢٤	رسالة العضو السائل الموجهة إلى رئيس المجلس
٢٠٠٨/١/٢	رسالة رئيس المجلس الموجهة إلى وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب
٢٠٠٨/٢/١٢	رد الوزير المختص
٢٠٠٨/٢/١٣	رسالة وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب الموجهة إلى رئيس المجلس، المتضمنة رد الوزير المختص





DALAL JASSIM ABDULLA AL ZAYED

عضو مجلس الشورى  
MEMBER OF SHURA COUNCIL

٢٠٠٧/١٢/٢٤

سعادة معالي الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله الخليفة ... الموقر  
وزير وزارة الداخلية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

تعيش على أرض مملكتنا عدة جاليات أجنبية من عمال ومتخصصين وفنيين من مختلف المجالات في ظل احترام القانون والأنظمة المرعية . ومن المعلوم أن دخول الأجانب إلى المملكة وإقامتهم تخضع لقواعد وشروط وأنظمة محددة تأتي في مقدمتها ضرورة الكشف الطبي على الأجنبي بهدف التأكد من سلامتهم البدنية وعدم إصابتهم بالأمراض وذلك كتدبير يهدف منه حماية الأجنبي نفسه والمواطن والوطن من أمراض خطيرة أو معدية قد يؤدي دخولها للمبلد إلى تفشي هذه الأمراض في المجتمع وأريد أن أشير بشأن خاص إلى الحالات التي تكتشف إصابتها بهذه الأمراض أثناء إجراء الكشف الطبي لاستكمال إجراءات الإقامة وفقا للشروط اللازمة الا إنها لا يبلغ عنها فورا ولا يتم حجزها مباشرة لاتخاذ الاجراءات الفورية لتسفيرهم الأمر الذي يمنح الفرصة لهذا الأجنبي بالهرب من كفيله ويأخذ الأمر إجراءات طويلة حتى يتم القبض عليه ، ومن جهة أخرى لاشك بأن للإقامة الغير مشروعة لبعض الأجانب في مملكتنا آثار سلبية كثيرة تنعكس على المجتمع بأكمله سواء من حيث وضع هؤلاء الأجانب الصحي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو من حيث تهريبهم أو تهريب أرباب العمل الذين يستخدمونهم من أي رقابة أمنية أو مالية .



DALAL JASSIM ABDULLA AL ZAYED

عضو مجلس الشورى  
MEMBER OF SHURA COUNCIL.

وتنشر أيضا مسألة هامة في هذا الصدد وهي تتعلق بإبعاد الاجنبي حين يصدر عليه حكم بالعقوبات التكميلية أو أن يتم بناء على قرار من الجهات المختصة المعنية حيث يعتبر التحقق من تنفيذ هذا الاجراء أمراً ضرورياً ولازماً .  
وبما أن بعض الاجانب المبعدين يتمكنون من العودة مجدداً إلى البلاد بعد تغيير جوازات سفرهم أو أسمائهم مما حدا ببعض الدول لإستخدام بصمة العين في مطارات الدخول إلى البلاد تفادياً لمنع أي غش أو احتيال في هذا المجال .  
السؤال الموجه لسعادة وزير الداخلية هو:

- ماهي الإجراءات المتخذة لضمان خضوع جميع الأجانب للكشف الطبي الجدى استكمالاً للشروط اللازمة للإقامة في البلد؟ وماهي اجراءات التنسيق مع الجهات الطبية المعنية مع الوزارة عند اكتشاف إصابة الأجنبي بمرض ما؟
- ماهي الإجراءات التي تتخذها وزارة الداخلية في سبيل مكافحة ومنع الإقامة الغير مشروعة للأجانب وكيف يتم إبعادهم؟ وماهي ضمانات اتخاذ وتنفيذ الاجراءات؟
- ماهي الضمانات المتخذة لضمان منع عودة الأجانب المبعدين عن البلاد؟ ولماذا لا يتم استخدام بصمة العين كآلية متطورة لمنع عودتهم للبلاد؟ وكيف يتم تصنيف وحفظ البيانات المتعلقة بالأجانب المبعدين؟

ولكم جزيل الشكر والتقدير ،،،،

دلال جاسم الزايد  
عضو مجلس الشورى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Kingdom of Bahrain  
Ministry of the Interior



مملكة البحرين  
وزير الداخلية

الرقم: ١٠٨/٤/١/د  
التاريخ: ٥ صفر ١٤٢٩هـ  
١٢ فبراير ٢٠٠٨م

الموقر  
معالي السيد علي بن صالح الصالح  
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

بجاء الاعتراف والتقدير تسلمت كتاب معاليكم رقم ٢٠ المؤرخ ٢ يناير ٢٠٠٨م بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو (دلال جاسم الزايد) حول الإجراءات المتخذة لمنع ومكافحة الإقامة غير المشروعة للأجانب والكشف الطبي عليهم لإستكمال إجراءات الإقامة وضمانات منع عودة المبعدين .

ويسرني أن أرفق لمعاليكم الإجابة على السؤال المشار إليه أعلاه، معرباً عن خالص تقديري لشخصكم الكريم ولجميع الأخوة أعضاء مجلس الشورى وصادق تمنياتي الطيبة لكم جميعاً بالتوفيق والسداد لما فيه خير ومصالح مملكة البحرين .

وتفضلوا بقبول وافر التحية والتقدير .

~~XXXX~~  
الفريق الركن  
وزير الداخلية  
راشد بن عبد الله آل خليفة

١٠٨/٤/١/د  
١٢ فبراير ٢٠٠٨م



### جواب وزير الداخلية

على السؤال المقدم من سعادة عضو مجلس الشورى (دلال جاسم الزايد) بشأن الإجراءات المتخذة لمنع ومكافحة الإقامة غير المشروعة للأجانب والكشف الطبي عليهم لإستكمال إجراءات الإقامة وضمانات منع عودة المبعدين

في البداية أعرب عن خالص شكري وتقديري لسعادة عضو مجلس الشورى (دلال جاسم الزايد) لاهتمامها بموضوع منع ومكافحة الإقامة غير المشروعة للأجانب والكشف الطبي عليهم ، ويسرني ان أجيب على السؤال على النحو التالي :-  
أولاً: الإجراءات المتخذة لضمان خضوع جميع الأجانب للكشف الطبي لإستكمال شروط الإقامة والتسيق مع اللجان الطبية:

أود الإشارة إلى أن وزارة الداخلية تتخذ من جانبها كافة الإجراءات اللازمة لضمان خضوع جميع الأجانب بالمملكة للكشف الطبي حتى يمكن لهم استكمال الحصول على رخصة الإقامة وذلك بالتعاون والتسيق مع الجهات ذات الصلة بالمملكة .

وفي هذا الإطار نشير إلى أن قانون الأجانب ( الهجرة والإقامة ) ١٩٦٥ قد قرر في المادة (٢/٥) أنه لا يجوز منح تأشيرة الدخول للأجنبي إذا قرر مفتش الصحة أنه ليس من المرغوب فيه لأسباب صحية .

كما أن المادة (٢٠) من ذات القانون أوضحت جواز أن تعلق رخصة الإقامة على أية شروط، وهو ما تم الاستناد إليه في إصدار القرارات الوزارية اللازمة في هذا الشأن التي تستوجب لمنح رخصة الإقامة أن يكون قد تم توقيع الكشف الطبي على الأجنبي ومن يعوله، بالإضافة إلى اشتراط أن يكون لديه تأمين صحي .

أما بالنسبة للعامل الأجنبي فإنه يشترط أن يرفق بطلب الإقامة تصريح العمل الصادر له من الجهة المختصة ( هيئة تنظيم سوق العمل ) والذي لا يصدر إلا بعد توقيع الكشف الطبي عليه بما يفيد خلوه من الأمراض المعدية ومفاد ذلك أنه لا تتمح رخصة إقامة لأي أجنبي إلا بعد خضوعه للكشف الطبي اللازم .





وأوضح أيضا بالإضافة إلى ذلك أنه عند اكتشاف الجهات الطبية المختصة بوزارة الصحة إصابة أي أجنبي بمرض ما ( معدي أو وبائي ) تقوم بإخطار الإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة بحالته واستنادا إلى ذلك يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإلغاء أقامته وتسفيره إلى بلاده.

ثانياً: إجراءات مكافحة ومنع الإقامة الغير مشروعة للأجانب وإعادهم وضمانات تنفيذها:

١. إجراءات مكافحة ومنع الإقامة الغير مشروعة للأجانب:

- أ. تقوم الإدارة العامة للجنسية والجوازات بمتابعة ومراقبة وضع الأجانب وتدقيق طلبات تأشيرات الأجانب بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى مثل هيئة سوق العمل ووزارتي العمل والتجارة.
- ب. تسيير دوريات التفتيش على الأجانب لمراجعة رخص إقامتهم وكذلك التفتيش على أماكن العمل للملاحقة المخالفين لقانون العمل وبالتنسيق مع هيئة سوق العمل.
- ج. سوف تزود الإدارة بأجهزة محمولة للتعرف على البصمة (موبايل كاد) خلال حملات التفتيش التي تقوم بها الأجهزة الأمنية وشرطة الجوازات لسرعة اكتشاف المخالفين والتعرف عليهم ، حيث تقوم هذه الأجهزة بقراءة البصمة.
- د. تقوم الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية بإثبات بيانات الأجانب الصادر حكم جنائي بإعادهم وكافة الأحكام الصادرة في هذا الشأن موضحا مدة وسبب الإبعاد وما إذا كان الإبعاد نهائيا أم مؤقتا وتتخذ إجراءات تنفيذ هذه الأحكام.
- هـ. كما تقوم الإدارة العامة للمباحث بتزويد كافة الإدارات المعنية بوزارة الداخلية مثل شرطة الجوازات والمنافذ والمؤسسات العقابية ببيانات الأجانب الصادر حكم بإعادهم.

٢. إجراءات إبعاد الأجانب ذو الإقامة الغير مشروعة:

أ. الإجراءات الإدارية :

وهي تلك المتصوص عليها بقانون الأجانب لسنة ١٩٦٥ بالمادة (٢٥) منه حيث يتم إتخاذها من قبل الإدارات المعنية بوزارة الداخلية ( الإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة والإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية) وقد حددت المادة سالفه الذكر تلك الإجراءات



وهي إصدار أمر بتسفير الأجنبي من الجهة المختصة بالوزارة تتضمن تسفير الأجنبي ومن يعوله مع توفير المأوى والنفقات اللازمة أثناء السفر، أما بالنسبة للأجانب المبعدين لأسباب صحية تتعلق بإصابتهم بأمراض معدية أو وبائية فيكون الإبعاد على نفقة الكفيل، وتتم هذه الإجراءات بالتنسيق مع الإدارة العامة للجنسية الجوازات والإقامة والإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية.

#### ب. الإجراءات القضائية :

تكون هذه الإجراءات تنفيذًا للأحكام القضائية الصادرة بإبعاد الأجنبي سواء لإتهامه بجريمة جنائية أو لأي أسباب أخرى ويتم إتخاذ الإجراءات المنصوص عليها بقانون الإجراءات الجنائية والمرافعات المدنية التي تنظم تنفيذ الأحكام القضائية. ويكون ذلك بالتنسيق مع المؤسسة العقابية إذا تضمن الحكم عقوبة جنائية إذ يتم أولاً تنفيذ العقوبة الجنائية ثم يتم تنفيذ حكم الإبعاد.

#### ج. الإجراءات التي تتم تنفيذًا للإتفاقيات الدولية :

في إطار الإتفاقيات الدولية الخاصة بتسليم المجرمين أو المحكوم عليهم كذلك مذكرات التقاهم التي توقع بين وزارة الداخلية ووزارات الداخلية للدول الأخرى التي تنظم قواعد وإجراءات تسليم المحكوم عليهم أو المطلوب القبض عليهم فإنه تتخذ هذه الإجراءات المنصوص عليها بهذه الإتفاقيات أو مذكرات التقاهم والتعاون الأمني، مع مراعاة القواعد المنظمة لذلك في قانون الإجراءات الجنائية، وكذلك عن طريق الإنتربول.

أما عن ضمانات تنفيذ هذه الإجراءات فإنها تتمثل في قيام الإدارات المعنية بالوزارة بتنفيذها بالفعل كل فيما يخصه مع مراعاة التعاون والتنسيق بينها ومع الجهات الأخرى المعنية، وعلى وجه الخصوص فإن جميع إجراءات الإبعاد تتم بالتنسيق مع الإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة حتى يكون لديها كافة البيانات الخاصة بالمبعدين أياً كانت أسباب الإبعاد وهو ما يساهم في منع عودتهم مرة أخرى عند إصدار تراخيص إقامة جديدة.



### ثالثاً: ضمانات منع عودة الأجانب المبعدين وكيفية تصديف وحفظ بياناتهم :

- أ. تقوم الإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة بإدراج وحفظ بيانات المبعدين والممنوعين من العودة وبصماتهم على برنامج خاص بذلك بالحاسب الآلي يرتبط مباشرة بالبرنامج الرئيسي للإدارة سألقة الذكر ومن خلاله يتم كشف أية محاولات يرتكبها الأجنبي المبعد لدخوله مرة أخرى لسبق تسجيل بياناته كاملة التي تمكن من كشف هذه المحاولات. حيث يتم إثبات سبب إبعاد الأجنبي ومدة إبعاده وعمّا إذا كان لفترة محددة أم أنه إبعاداً نهائياً.
- ب. قامت الإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة بتسجيل وحفظ بصمات الأجانب حديثي الدخول ضمن حملة تعديل أوضاع الأجانب حيث تم تخزين نحو ١٢٥٠٠ بصمة لأشخاص أجانب وذلك بالتنسيق مع هيئة تنظيم سوق العمل بشأن تسجيل بصمات العمالة الأجنبية الوافدة وكذلك الإدارة العامة للمنافذ.
- ج. يتم حالياً أخذ بصمات الأصابع إلكترونياً لجميع العمالة الوافدة للبلاد وترسل البصمات للجهاز المركزي للمعلومات لإضافتها ضمن بيانات بطاقة الهوية (البطاقة الذكية)، كما يتم أخذ بصمة جميع المبعدين.
- د. في إطار متابعة وضع الأجانب المقيمين والمبعدين يتم الاحتفاظ بسجلات المبعدين الأجانب بإدارة البحث والمتابعة ويتم تحديثها بشكل مستمر، ويتم حالياً تسجيل وحفظ بصمات الأجانب عند الدخول لإنشاء قاعدة بيانات تتضمن بصمات الأصابع مما يسهل عملية كشف أي مبعد أجنبي إذا حاول العودة إلى المملكة.
- هـ. يتم دائماً التنسيق بين الإدارات المعنية بالوزارة (الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية، الجنسية والجوازات والإقامة وإدارة المؤسسات العقابية) بشأن تبادل بصمات المبعدين وكافة المعلومات الخاصة بهم وإجراءات إبعادهم وتصفيرهم.
- و. وتجدر الإشارة إلى أنه تم الأخذ بنظام بصمة الأصابع لإعتقاد جهات عديدة على هذا النظام منها هيئة سوق العمل، الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية، الجهاز المركزي للمعلومات بما يحقق توحيد التقنية المستخدمة ولما تتميز به هذا النظام من سهولة الكشف في السجلات الجنائية مع توافر قاعدة بيانات كبيرة بشأنها بالأدلة الجنائية ويتم حالياً دراسة تحديث هذا النظام باستخدام أحدث الأجهزة وتعميمها على كافة المنافذ.



#### رابعاً: استخدام بصمة العين :

١. أوضح في هذا المجال أنه بلا شك أن استخدام أحدث التقنيات في مجال البحث والتحري له أثره الإيجابي في إحكام ضبط المنافذ ومن هذه التقنيات هي تقنيات القياس الحيوي أي قياس الخصائص الجسمانية للتحقق من شخصية الفرد ومنها آلية بصمة العين إذ يتميز هذا النظام بسهولة استخدامه ودقته المتناهية في التعرف على الأشخاص، ومن التوجيهات التي أصدرتها للإدارات المختصة بالوزارة وهي الإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة والإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية هو إجراء دراسة وافية عن هذه الآلية من جميع الجوانب الفنية والمالية.
  ٢. وفي سبيل تفعيل ذلك فإنه يتم الاتصال وتبادل المعلومات والخبرات مع دولة الإمارات العربية المتحدة التي بدأت في تنفيذ آلية بصمة العين للوقوف على إيجابيات وسلبيات هذه التجربة ودراسة كافة جوانبها الفنية والمالية.
- وفي الختام أكد على أن وزارة الداخلية بكافة أجهزتها حريصة على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان منع ومكافحة الإقامة الغير المشروعة للأجانب، وتقوم باتخاذ كافة الإجراءات القانونية لإبعادهم في حالة ضبطهم.

١-عج  
ش ن